### الكردستاني: الشهرستاني يقود مشروع "الدعوة" بالهيمنة.. وبحر العلوم: الحلول توافقية

# مجلس النفط ينذر بمعركة شرسة بين دولة القانون وخصومه

آبار نفطية.. ارشيف

**اتهم التحالف الكردستاني، ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، بسعيه للسيطرة على الثروة النفطية من خلال إصراره على ترأس مجلس النفط الاتحادي خلافا للمقترح الذي قدمته لجنة النفط والطاقة، كما انتقد التحالف، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، واعتبره واجهة لتنفيذ ستراتيجية الهيمنة على السلطة، مؤكدا توحد الرؤى بين الكردستاني والقائمة العراقية وبعض مكونات التحالف الوطني على رفض سياسة الحكومة المتمثلة بحزب الدعوة (ابرز مكون في دولة القانون) في اقصاء الشركاء من إدارة الملف النفطي.**

□ بغداد / إياس حسام الساموك

بالمقابل، اعترض ائتلاف دولة القانون على سلسلة الانتقادات هذه، مؤكدا أن التشريعات ذات العلاقة هي من حسمت منصب رئيس مجلس النفط الاتحادي وان الحكومة يجب أن يكون لها الدور الأبرز فيه لان الدستور خولها صلاحيات رسم السياسية الإستراتيجية.

غير أن مراقبين حذروا من استمرار الخلافات بين الحكومة والبرلمان، مشددين على إمكانية إيجاد حلول وسطية ترضي جميع الأطراف.

وأعلنت الحكومة ، يوم ٢٨ آب الماضي، عن مصادقتها على مسودة مشروع قانون النفط والغاز، وقررت إحالتها إلى البرلمان للمصادقة عليها، وهو ما اعترضت عليه لجنة النفط والطاقة التي تمتلك مقترحا لم توافق السلطة التنفيذية عليه.

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي "إن المجلس الاتحادي للنفط والغاز يعد من أهم النقاط الخلافية في قانون النفط والغاز، فنحن نرى فيه الشراكة وتوزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط". وتابع الاتروشي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "اذا ما اريد له ان يكون واجهة لغرض يبقى جزء من السلطة التنفيذية الاتحادية في بغداد، كما يتم التخطيط له الآن فلا داعي لتشكيله لامتلاكنا مثل هكذا مؤسسات كوزارة النفط ولجنة الطاقة في مجلس الوزراء".

ووفق المشروع المقدم من الحكومة فان ٨٠٪ من أعضاء المجلس وعلى ما يقول الاتروشي من الحكومة المركزية، وسيترأسه نوري المالكي وفق تبريرات بأنه جزء من السلطة التنفيذية، مبينا "من البديهي ان القرارات ستكون لصالح بغداد".

وطالب المتحدث باسم التحالف الكردستاني بتحديد أعضاء الحكومة في مجلس النفط، وأردف "كما يجب ان يكون للبرلمان دور فيه باعتباره جهة رقابية ويمثل كل الشعب العراقي لان النفط يشكل ٩٣٪ من إيرادات العراق في هذه الموازنة".

ويتبنى إقصاء باقي الشركاء من مجلس النفط، وحسب التحالف الكردستاني، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، وبين الاتروشي "انه اصبح واجهة لمشروع حزب الدعوة السياسي، من خلال عراق مركزي قوي يحكمه قائد قد يتجاوز على الدستور في بعض الاحيان وهو امر مسموح لهم".

واتهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني حزب الدعوة بالتجاوز على الدستور، واضاف "انهم يؤكدون ضرورة الالتزام ببنوده، ولكن الواقع يقول العكس لانهم تجاوزوا عليه في غير مرة ونملك ادلة على هذا الامر".وعن امكانية لجوء التحالف الكردستاني الى معارضي سياسة حزب الدعوة كالتيار الصدري والعراقية لاسيما في مسألة السياسة النفطية، قال الاتروشي "هناك توحد في الرؤى بين هذه الاطراف بضرورة الشراكة في ادارة ملف النفط عكس ما يريده حزب المالكي"، وزاد "ان هناك أطرافا كثيرة في التحالف الوطني غير راضية على سياسة حسين الشهرستاني في التعامل مع الملف النفطي".

وخلص النائب الكردستاني إلى "يوم بعد آخر تتضح السياسة التي تتبع من قبل رئيس الوزراء، وان سياسة لي الأذرع لن تخدم العملية السياسية في العراق، وان كانت القوة في القرار أمر جيد لكن ليس على حساب المواطن والمصلحة العامة". من جانبه شدد القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني لـ(المدى) امس على ان "الدستور حدد هذا المجلس، تكون عضويه للمحافظات المنتجة للنفط والغاز، وان رئاسة المالكي للمجلس طبيعية وكذلك الحال بالنسبة لنائبه الشهرستاني لان القانون يتحدث عن هذا الامر، فأعضاؤه من عدة وزراء وممثلين عن محافظات والمستشارين".

وتابع الحساني "ان حديث التحالف الكردستاني عن نية حزب الدعوة السيطرة عار عن الصحة، فالمشروع حدد المواقع لغرض يبقى جزء من السلطة التنفيذية الاتحادية في بغداد، كما يتم التخطيط له الآن فلا داعي لتشكيله لامتلاكنا مثل هكذا مؤسسات كوزارة النفط ولجنة الطاقة في مجلس الوزراء".

ووفق المشروع المقدم من الحكومة فان ٨٠٪ من أعضاء المجلس وعلى ما يقول الاتروشي من الحكومة المركزية، وسيترأسه نوري المالكي وفق تبريرات بأنه جزء من السلطة التنفيذية، مبينا "من البديهي ان القرارات ستكون لصالح بغداد".

وطالب المتحدث باسم التحالف الكردستاني بتحديد أعضاء الحكومة في مجلس النفط، وأردف "كما يجب ان يكون للبرلمان دور فيه باعتباره جهة رقابية ويمثل كل الشعب العراقي لان النفط يشكل ٩٣٪ من إيرادات العراق في هذه الموازنة".

ويتبنى إقصاء باقي الشركاء من مجلس النفط، وحسب التحالف الكردستاني، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، وبين الاتروشي "انه اصبح واجهة لمشروع حزب الدعوة السياسي، من خلال عراق مركزي قوي يحكمه قائد قد يتجاوز على الدستور في بعض الاحيان وهو امر مسموح لهم".

واتهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني حزب الدعوة بالتجاوز على الدستور، واضاف "انهم يؤكدون ضرورة الالتزام ببنوده، ولكن الواقع يقول العكس لانهم تجاوزوا عليه في غير مرة ونملك ادلة على هذا الامر".وعن امكانية لجوء التحالف الكردستاني الى معارضي سياسة حزب الدعوة كالتيار الصدري والعراقية لاسيما في مسألة السياسة النفطية، قال الاتروشي "هناك توحد في الرؤى بين هذه الاطراف بضرورة الشراكة في ادارة ملف النفط عكس ما يريده حزب المالكي"، وزاد "ان هناك أطرافا كثيرة في التحالف الوطني غير راضية على سياسة حسين الشهرستاني في التعامل مع الملف النفطي".

وخلص النائب الكردستاني إلى "يوم بعد آخر تتضح السياسة التي تتبع من قبل رئيس الوزراء، وان سياسة لي الأذرع لن تخدم العملية السياسية في العراق، وان كانت القوة في القرار أمر جيد لكن ليس على حساب المواطن والمصلحة العامة". من جانبه شدد القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني لـ(المدى) امس على ان "الدستور حدد هذا المجلس، تكون عضويه للمحافظات المنتجة للنفط والغاز، وان رئاسة المالكي للمجلس طبيعية وكذلك الحال بالنسبة لنائبه الشهرستاني لان القانون يتحدث عن هذا الامر، فأعضاؤه من عدة وزراء وممثلين عن محافظات والمستشارين".

وتابع الحساني "ان حديث التحالف الكردستاني عن نية حزب الدعوة السيطرة عار عن الصحة، فالمشروع حدد المواقع في إشارة إلى استبعاد المالكي والشهرستاني من المجلس.

وأكد بحر العلوم "ان مخاوف البرلمان من هيمنة الحكومة على الثروات النفطية امر طبيعي"، لكنه قال "هذا لا يعني قوة السلطة التنفيذية انما يعود لضعف الأداء الرقابي".

وخلص وزير النفط الاسبق الى التحذير من استمرار الخلافات السياسية على إدارة الثروة النفطية في البلاد، موضحا "اذا لم نستطع سن قانون للنفط والغاز، فلنعمل على ايجاد هذا المجلس الذي من شأنه ادارة الثروة النفطية بين ممثلي الكتل السياسية بالتوافق، وفي حال عدم الاتفاق على هذا الامر سيكون له اثار سلبية لاسيما بالنسبة للشركات الاستثمارية الاجنبية".

وان المالكي والشهرستاني لن يبقيان في مناصبهما الى الابد، واردف "ان البعد الاقتصادي يكمل البعد السياسي وبالتالي فأن المجلس النفطي اتحادي مكمل لعمل الحكومة لان الأخيرة صلاحيات دستورية في مسألة رسم السياسة الاستراتيجية للبلاد، والمالكي يجب ان يكون حاضرا في هذا المجلس باعتباره رأس السلطة التنفيذية في البلاد".

وزير النفط الاسبق ابراهيم بحر العلوم اعتبر مخاوف الكتل السياسية تجاه هيمنة الحكومة على ملف النفط طبيعية، لكن حذر من استمرار الخلافات فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في هذا الصدد، لكنه أكد إمكانية حل اختيار رئيس مجلس النفط الاتحادي بصورة توافقية.

وقال بحر العلوم في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان مقترح نواب بأن يتم تشكيل أعضاء مجلس النفط الاتحادي داخل قبة البرلمان اقرب للواقع لكن قد يصطدم بفكرة الهيئات المستقلة وبالتالي ينشب خلاف بين الحكومة ومجلس النواب".

ويرى وزير النفط الأسبق ان الحل يكون توافقيا من خلال اقتراح الحكومة لعدد من الشخصيات المستقلة يتم ترشيحها لرئاسة وعضوية مجلس النفط ومن ثم يختار البرلمان من بينها__ في إشارة إلى استبعاد المالكي والشهرستاني من المجلس.

وأكد بحر العلوم "ان مخاوف البرلمان من هيمنة الحكومة على الثروات النفطية امر طبيعي"، لكنه قال "هذا لا يعني قوة السلطة التنفيذية انما يعود لضعف الأداء الرقابي".

وخلص وزير النفط الاسبق الى التحذير من استمرار الخلافات السياسية على إدارة الثروة النفطية في البلاد، موضحا "اذا لم نستطع سن قانون للنفط والغاز، فلنعمل على ايجاد هذا المجلس الذي من شأنه ادارة الثروة النفطية بين ممثلي الكتل السياسية بالتوافق، وفي حال عدم الاتفاق على هذا الامر سيكون له اثار سلبية لاسيما بالنسبة للشركات الاستثمارية الاجنبية".

## عالم آخر

■ سرمد الطائي

### الجعفري "ملح" القمة العربية

قال السيد إبراهيم الجعفري يوم الاثنين إن "العراق يتطلع إلى أن تكون القمة العربية التي ستعقد في بغداد حقيقية وليست شكلية، لأنها تخلصت من الكثير من التوتر الذي مُنيت به في مؤتمرات سابقة حيث العنتريات التي رسمها معمر القذافي وعلي عبد الله صالح". وزعيم كتلة التحالف يتخيل بأن بلادنا لن تتجشم عناء استضافة امثال الزعيمين السابقين، ولا سماع خطابات كانت تجعل قمة العرب "شكلية وغير حقيقية".

ويحق للجعفري رئيس وزرائنا السابق ، ان يعلن رفضه لـ"عنتريات" القذافي وصالح، فالجعفري يتميز بلون نادر من العبارات والمعاني يصعب ان يقلده احد. انه الماركة المسجلة للعملية السياسية بحق، حتى انني مع عدد من الأصدقاء، نحفظ له عن ظهر قلب "مقولات" كاملة بينما لا نحفظ اي عبارة مكتملة لأي من المشاهير الآخرين لعمليتنا السياسية.

وفي الحقيقة فإن القذافي ورغم انه لا يباري براعة الجعفري في صوغ العبارات، الا انه كان يجعل ٤٠٠ مليون عربي يحدقون في الشاشة اثناء خطاباته، لانها كانت ممتعة بصراحتها غير المعهودة، وغرابتها وشذوذها، بل ان جو القمة كان متشنجا على الدوام ووجوه القادة كئيبة متوجسة من شرور الخلافات، الا ان هذه الاجواء سرعان ما كانت تتغير حين يبدأ القذافي بالكلام، فتبدأ الابتسامات العريضة بالارتسام على وجوه امراء الخليج ورؤساء شمال افريقيا وحتى حسني مبارك.

ولذلك فإنني وعلى العكس من الجعفري، اشعر ان القمة العربية التي يفترض ان تعقد في بغداد وتكبدنا عشرات المفخخات من الآن حتى مغادرة الزعماء العرب بلادنا على وجه السرعة وهم يركبون مروحيات مصفحة ستكلف الخزينة الملايين.. هذه القمة لن تحظى بنسب مشاهدة كالتي كان يتيحها وجود القذافي في الاعوام السابقة.

وحتى لا تكون القمة باردة وباهتة وبلا ملح ولا يشاهدها احد مع غياب القذافي.. فإن امام اللجنة المنظمة أن تستضيف مجموعة من سياسيينا مشهود لهم في صياغة الجمل الغريبة والشاذة و الملأى بالألغاز، وربما يسوغ لي ان أرشح عددا من النواب الذين يملؤون الفضائيات كل يوم كبديل يضفي على القمة نكهة خاصة، ولا بأس ان يمنح كل واحد منهم ٣٠ دقيقة يحاول فيها ترطيب أجواء التوتر والملل.

وأعود إلى الجعفري وأمنياته فالرجل يسعى لأن يخوض معنا بين الفترة والأخرى في حديث يقدم به بعض النصائح والمقاربات المتفلسفة لمشاكل العرب والعجم.

ولقد سألته صحفية مرة عن شعوره حين يغادر السلطة بعد فترة وجيزة أمضاها رئيسا للحكومة فقال الجعفري "نؤكد على انجاز المحسوس النوعي في إطار التمييز التفاعلي بين عمر الحكومة وعمر الحكم" فخرست الصحفية ولم تنبس ببنت شفة. اما حين مات ١٠٠٠ عراقي غرقا في حادثة جسر الأئمة المأساوية نتيجة سوء إدارتنا لحركة الناس، فقد ظهر علينا بتصريح نادر آخر ورد فيه "ان شهداء جسر الائمة اثبتوا ان في وسع المرء ان يضحي حتى في لحظة انغماسه الوجودي" حسبما يردد صديقنا احمد الهاشم الذي اجرى معه مقابلة صحفية يومذاك. وقد علق الجعفري على انسحاب العراقية الاخير من الحكومة بالقول "اتمنى ان يكون غيابها انقطاعا لا قطيعة، وان تفرق بين حكومة التحالف وتحالف الحكومة" وقس على هذا باقي "الالغاز" التي يلتذ بنسجها على وقع كل الملل والرتابة المحيطين بعمليتنا السياسية.

انني اتخيل الجعفري هذه اللحظة وهو سعيد بالقمة العربية، وينهمك في صياغة اخطر خطاباته على الاطلاق، بأمل ان يمنحه الزعماء ٣٠ دقيقة "لإفهامهم" اولويات الأمة خلال العقد القادم، كي يبرهن لهم ان العراق كما يقول "نموذج ديمقراطي رشيد تهتدي به دول الربيع العربي" رغم اننا وسط "فلسفات" العملية السياسية نعاني انقطاع الكهرباء وانتشار ٢٠ الف سيطرة تفتش الشعب ٥ مرات يوميا، وميزانية مليارية تهدر بدهاء وحكمة زعمائنا، وفقرا وبطالة وقمامة تغرقنا ببؤس شديد سيشهد عليه كل عرب الربيع العربي في قمة آذار. انتظروا قمة تخلو من "عنتريات" القذافي، و"تهدي" العرب الى نموذج ستبرع في صياغته "فلسفات" ابراهيم الجعفري النادرة وغير المعهودة والمتفردة.

### بغداد تنتقد وضعها أسفل قائمة مؤشر الأداء البيئي

□ بغداد / المدى

انتقدت وزارة البيئة العراقية،الثلاثاء، تقريرا أميركيا دولياً وضعها في أسفل المؤشر البيئي لعام ٢٠١١ الى جانب دول كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان، مؤكدة أن الأداء البيئي في العراق تحسن كثيرا عما كان عليه عام ٢٠٠٣.

وأنتج المؤشر من قبل باحثين في جامعات ييل وكولومبيا في الولايات المتحدة، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ويرتب ١٣٢ دولة، عبر ١٠ فئات من بينها السياسة والبيئة، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي وإدارة الغابات، وإدارة مصائد الأسماك.

واستنادا إلى بيانات من البنك الدولي والأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات، يهدف المؤشر الى تسليط الضوء على إنجازات الدول في مجال البيئة، فضلا عن أوجه القصور وتوجيه السياسات لذلك.

وقال الوكيل الفني لوزارة البيئة كمال لطيف في تصريح إن "الاداء البيئي في العراق تحسن كثيرا عما كان عليه عام ٢٠٠٣ والوزارة بدأت تمارس ضغوطا وفق قانونها الذي تمت المصادقة عليه عام ٢٠٠٨ "، مبينا أن "الوزارة أصبحت تمتلك سلطة إحالة المخالفين لتعليماتها الى القضاء".

وتابع وكيل الوزارة قوله "مارسنا أعمالا غاية في الاهمية لغرض رفع كفاءة البيئة في جميع القطاعات الحكومية خلال السنوات الماضية، لكن التدهور البيئي في العراق هو تركة ٥٠ عاما مضت ولا يمكن تجاوزها خلال بضع سنوات".

وكشف لطيف عن ان "وزارته لديها خطط وتعمل على مكافحة الحمل البيئي"، متوقعا" ان تشهد السنوات القليلة المقبلة طفرة في تحسين الواقع البيئي في العراق".

وحذر التقرير الدولي في الفقرة المتعلقة بالعراق من ان "بغداد ستضطر إلى مواجهة تدهور بيئي كبير في قضايا إدارة المياه، وتلوث الهواء فهي لا تنخفض لديها معايير الاداء بل انها في تراجع مستمر".

وتعاني البنى التحتية في بعض المناطق من ترد واضح خصوصا تلك المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي اضافة الى المؤسسات الصحية.

فيما تشكل مساحات واسعة تسعى وزارة البيئة حاليا لحصرها مصدرا للتلوث بسبب انتشار المخلفات الحربية والالغام والقنابل غير المنفلقة.

وأعلن العراق عن انضمامه إلى معاهدة أوتاوا في عام ٢٠٠٧، وتطالب المعاهدة البلاد بتطهير أراضيها من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات بحلول عام ٢٠١٨.

### طالبت بالإفراج عن ٣ من الأسرة الحاكمة.. وسعود الفيصل يمثلها في القمة

# وزير العدل إلى السعودية لحسم ملف تبادل المعتقلين

**يعتزم وزير العدل حسن الشمري القيام بزيارة الأسبوع المقبل إلى السعودية لبحث موضوع تبادل السجناء بين البلدين، يأتي ذلك في وقت أعلن التحالف الوطني أن السلطات السعودية طلبت من العراق تسليم ٣ سعوديين من الأسرة المالكة محكوم عليهم بعقوبة الإعدام في سجون العراق.**

**وعلى الصعيد الدبلوماسي، قالت مصادر مطلعة ان السعودية أكدت حضورها في قمة بغداد، وان وزير خارجيتها سعود الفيصل هو من سيمثلها.**

□ بغداد / المدى

وكان عادل برواري المستشار البارز في مجلس الوزراء قد ابلغ المدى امس الاول ان الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي ومصر والاردن كان لهم دور كبير في ارجاع العلاقات العراقية السعودية.

ونقلت وكالة فرانس بريس عن مصدر مطلع قوله ان "وزير العدل حسن الشمري سيتوجه الاسبوع المقبل الى السعودية لبحث موضوع تبادل السجناء مع المسؤولين السعوديين".

واكد ان "المباحثات لن تشمل السجناء الذين صدرت بحقهم احكاما قضائية".

يشار الى ان هناك نحو ٢٠٠ سجين عراقي في السعودية معظمهم سجنوا جراء قضايا تتعلق بالعبور غير الشرعي للحدود واخرى تتعلق بالتهريب.

ويتواجد في السجون العراقية ٣٨٧ معتقلا عربيا، معظمهم من السعودية على خلفية تهم تتعلق بالارهاب، وفقا لمسؤولين في وزارتي العدل والداخلية العراقيتين.

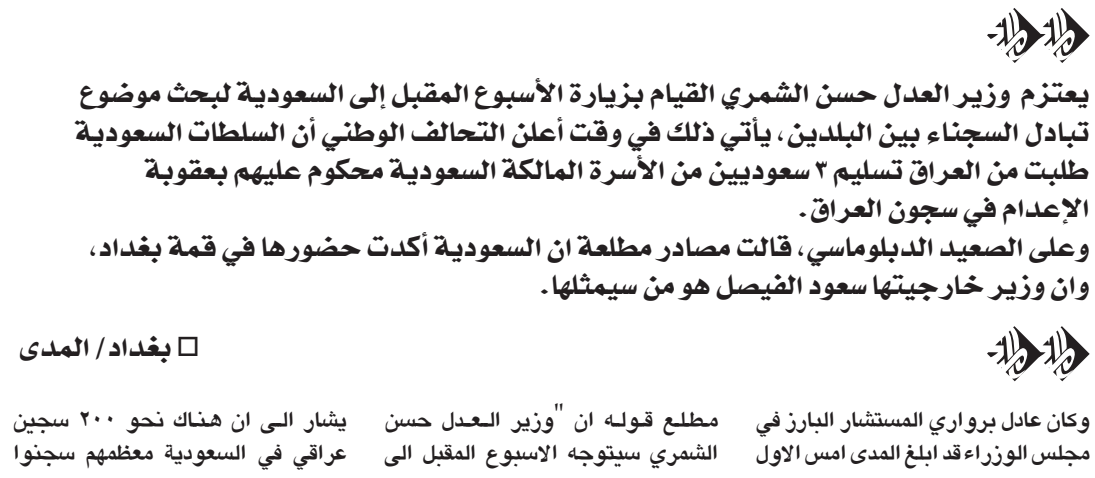

معتقلون في أحد السجون.. ارشيف

وتأتي هذه الزيارة بعد الانفراج الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين بغداد والرياض، حيث قدمت المملكة الى السفارة العراقية في الرياض ترشيح سفيرها لدى الاردن ليكون سفيرا غير مقيم في بغداد.

وتعيد هذه الخطوة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ العام ١٩٩٠ بين الرياض وبغداد.

وكشفت وزارة الداخلية العراقية الخميس الماضي ان وفدا امنيا رفيع المستوى اجرى مؤخرا في السعودية "محادثات مهمة".

واضافت ان الوفد "اجرى لقاءات مهمة مع المسؤولين السعوديين تناولت قضايا المعتقلين السعوديين لدى العراق وسبل تحسين العلاقات الثنائية وجهود العراق في مكافحة الارهاب وقضايا اخرى ذات اهتمام مشترك".

ويرى محللون ان الخوف الاكبر للسعودية بالنسبة للعراق هو ازدياد النفوذ الايراني، خصوصا بعد الانسحاب الاميركي نهاية العام الماضي.

ولم تكن علاقة رئيس الحكومة نوري المالكي بالرياض جيدة اطلاقا في الاعوام الماضية، وبدت الرياض اقرب الى منافسه اياد علاوي، رئيس الوزراء الاسبق".

وعلى الصعيد ذاته قالت النائبة كميلة الموسوي، عضو التحالف الوطني صاحب الأغلبية في البرلمان ، في تصريح صحفي: إن الحكومة السعودية اشترطت تضمين عملية المبادلة ضمن الاتفاقية التي أرسلتها الحكومة العراقية للجانب السعودي في وقت سابق بشرط تسليمها ثلاثة من المحكومين بالاعدام في السجون العراقية اتضح أنهم من الأسرة المالكة.

يذكر أن السعودية قد نفت سابقا وجود أي أمير سعودي في السجون العراقية.

وأضافت "عام ٢٠٠٨ سلمت الحكومة العراقية الى الجانب السعودي عددًا من السجناء المحكومين بالإعدام بقضايا إرهاب وجرى لهم استقبال كبير في مطار جدة ولم ينفذ بهم حكم الإعدام وهذا ما يمنع الحكومة العراقية من إجراء مبادلة بستة إرهابيين أدينوا بقتل مواطنين أبرياء خوفًا من أن تعفوا السلطات السعودية عنهم".

وتابعت "لا يوجد لدى الحكومة العراقية حلول أخرى غير سعيها الى توكيل محامين للدفاع عن السجناء العراقيين والنظر بالأحكام الصادرة ضدهم وهو إجراء قد لا توافق عليه السعودية.

وعلى صعيد اخر أعلنت الحكومة العراقية، الثلاثاء، ان السعودية ابلغتها بحضور القمة العربية وان من سيمثلها هو وزير الخارجية سعود الفيصل.

وقال مصدر مطلع في الحكومة العراقية في تصريحات صحفية امس إن "وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ابلغ العراق بان الامير عبد الله بن عبد العزيز خوله بتمثيل السعودية في القمة العربية".

وأضاف ان "سعدون الدليمي الذي سلم السعودية دعوة الحضور ابلغ في مكالمة هاتفية رئيس الوزراء بان السعودية ستحضر القمة العربية التي ستعقد في بغداد".

واشار الى ان "الحكومة العراقية تعمل على توسيع الحضور الرسمي للدول العربية التي ابدت رغبتها بالحضور".

وسلم وزير الخارجية سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الاحد الماضي، رسالة إلى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز من مسؤول عراقي تتضمن دعوة لحضور القمة العربية التي ستعقد في بغداد في ٢٩ / آذار.